

كشف كواليس الأزمة لـ «روز اليوسف»:

رئيس اتحاد منتجي الدواجن: عشوائية قرارات وزير الزراعة سبب استقالتي.. وكل المزارع غير مرخصة!



أمين أباطة



نبيل درويش

الوطنية واستبدالها بالمستورد الفاسد بحجة انخفاض سعره في الوقت الذي علينا الحفاظ فيه على إنتاجنا الغذائي الذي نجحنا في تحقيق الاكتفاء الذاتي منه بل وتصديره.

وقال كيف أطالب المستثمرين بإنفاق ما يقرب من «200 مليون جنيه» لإنشاء مجزر ألي في الوقت الذي أحارب فيه تربية الدواجن.

ونفى استيراد هرمونات في التغذية النباتية للدواجن مشيراً إلى انتشار شائعة استخدام حبوب منع الحمل في هذه الصناعة غير حقيقية لارتفاع سعره وعدم نوبانه في المياه وكان ذلك من قبل منتجي الدواجن.

وقال لا أدري سر ما أسماه بعداد حكومة د. نظيف لصناعة الدواجن فأول قرار اتخذته هو تخفيض الجمارك علي الدواجن المستوردة من 85٪ إلى 30٪ ثم رفعها نهائياً في الوقت الذي توفر فيه الدول الأخرى الأعلاف بسعر زهيد لتقليل تكلفة الإنتاج وأنهى كلامه بأنه طالب من وزارة الزراعة إنشاء صندوق لدعم منتجي الدواجن الذين خسروا في كارثة أنفلونزا الطيور ويكون مقره الاتحاد ولكن تم رفضه ليكون تحت إشراف وإدارة الزراعة وترتب على هذا القرار رفض الجهات المانحة تواجد الصندوق داخل ميزانية الحكومة، مشيراً إلى أن الاتحاد يخضع مباشرة لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. ■

كتبت نعمات مجدى

كشف د. نبيل درويش رئيس اتحاد منتجي الدواجن إن السبب الأساسي وراء تقديم استقالته القرار العشوائي الذي أصدره وزير الزراعة المهندس أمين أباطة بالغلاق الفوري لمزارع الدواجن غير المرخصة، وأوضح في تصريحات خاصة لـ «روز اليوسف» أن جميع الشركات العاملة في صناعة الدواجن والتي تصل إلى 22 ألفاً و 500 مزرعة منها 30 مزرعة عملاقة فقط تعمل بدون أى ترخيص طوال 25 عاماً.

وقال إن صناعة الدواجن بدأت منذ إنشاء المؤسسة العامة للدواجن في عام 1964 التي كانت يعتمد عليها المنتجون بشكل أساسي في الإنتاج حتى بداية الثمانينيات ورفع الدعم عن الأعلاف والذرة الصفراء مشيراً إلى إنشاء المزرعة آنذاك كان يحتاج إلى تصريح من وزارة الزراعة بجانب كاريه يحصل عليه صاحب المزرعة لاستلام الأعلاف المدعومة ولكن تدريجياً تم تصفية المؤسسة وتحويلها إلى شركة قطاع خاص ومنذ هذا التوقيت لم يعد للمؤسسة أى دور في التعامل مع أصحاب المزارع وبالتالي لا توجد أى مزرعة مرخصة.

وقال علينا إعطاء الفرصة لأصحاب المزارع بتقديم التيسيرات البنكية لنقل مشروعاتهم قبل القرار الفوري بنقلها للظهير الصحراوي الذي يفقر للمرافق الأساسية وغير مجهز لانتقال هذه الصناعة التي تقدر استثماراتها بأكثر من 20 مليار جنيه، مشيراً إلى أن هذا القرار المتعسف سيؤثر سلبياً على 2 مليون عامل يعملون في هذه الصناعة، والتي تمثل 80٪ من استهلاكنا للبروتين الحيواني.

وأوضح أن الحكومة بهذا القرار لن تقضى على مرض أنفلونزا الطيور لأنها نفسها تشارك بإعطاء قروض لصغار المربين في الريف لتشجيعهم على تربية الدواجن مما ساهم في زيادتها، مطالباً بضرورة توجيه دعمهم لمشروعات بديلة «كترية الأرنب» وأكد أن هناك مخططاً لتدمير الصناعة